حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

أنور بدر

وجّه الرئيس الأمريكي باراك أوباما تحذيرا شديد اللهجة إلى نظيره الروسي فلاديمير بوتين، مطالباً إياه بسحب قواته المنتشرة في شبه جزيرة القرم الاوكرانية تحت طائلة مواجهة عزلة دولية وانعكاسات سلبية عميقة على العلاقات الأمريكية-الروسية.

جاء ذلك في مكالمة هاتفية يوم السبت الماضي استمرت ٩٠ دقيقة، لكن بوتين أجابه بأن روسيا «لها الحق في حماية مصالحها والسكان الناطقين بالروسية في شرق اوكرانيا وشبه جزيرة القرم في حال حدثت اعمال عنف»..

وبلغ به الاستهتار بالمجتمع الدولي مداه حين أضاف: بأن التفويض باستخدام القوة سيستمر إلى أن «يعود الوضع الاجتماعي والسياسي لطبيعته في هذا البلد»، أي إلى أن تعود أكرانيا محمية روسية!.

فموسكو أجادت ترجمة الرسالة جيداً، إذ أن الغرب ومعه الإدارة الأمريكية التي كانت عاجز في ظل رئاسة أوباما عن التدخل في سوريا، ليست بوارد التدخل في أوكرانيا، التي يعني التدخل فيها مقدمة لانهيار روسيا أو المجازفة بحرب عالمية ثالثة!

هل يتضمن التحليل السابق نوعا من المبالغة؟

بالتأكيد إن استعارة تعبير الحرب العالمية الثالثة يمكنه أن يشي بتلك المبالغة، لكن من يتابع خطوات بوتين السياسية والعسكرية الرعناء ستحضره بالضرورة مسيرة هتلر، وأخشى أن يكون احتلاله شبه جزيرة القرم هو المعادل التاريخي لاحتلال هتلر إقليم السوديت، وحينها ستكرر أوروبا بعد فوات الأوان مقولة «إنما أكلت يوم أوكِل الثور الأبيض»!.

ففي عام ١٩٣٨ كانت توجد لألمانيا مصالح حقيقية في إقليم السوديت الذي شكل محور نزاع بين ألمانيا النازية وتشيكوسلوفاكيا قبيل الحرب العالمية الثانية، حيث الغالبية الساحقة من السكان من أصول ألمانية، وقد انتزع في نهاية الحرب العالمية الأولى بقرار من «مؤتمر الصلح» في باريس من الإمبراطورية النمساوية المجرية، عقب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، ليتم إلحاقه بتشيكوسلوفاكيا، مما سمح لهتلر أن يطالب عام ١٩٣٨ بإجراء استفتاء شعبي بين سكان الإقليم ليقرروا إما البقاء مع تشيكوسلوفاكيا أو الانضمام إلى ألمانيا، وهو ما رفضه الرئيس التشيكي حينها.

واليوم هنالك صيغ مشابهة للاستفتاء في جمهورية القرم التي تتمتع باستقلال ذاتي داخل أوكرانيا، وحتى في اقليم دونيتسك مسقط رأس الرئيس المخلوع يانوكوفيتشش. فإذا كان مؤتمر ميونخ الذي حضره زعماء «بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا» قد منح عام ١٩٣٨ إقليم السوديت إلى هتلر بدون حرب، إلا أن هذا القرار شجع هتلر الذي دخلت قواته منطقة السوديت على احتلال تشيكوسلوفاكيا في آذار/ مارس من العام ١٩٣٩ ، وكانت بداية الحرب العالمية الثانية.

ولا يبدو الغرب ومعه أمريكا وحلف شمال الأطلسي أكثر حماساً للحرب في هذه الأيام، فهم يكتفون بتصريحات الشجب والإدانة، فيما تتقدم القوات العسكرية الروسية على الأرض، وقد صرح مسؤول غربي قائلاً «بشكل واقعي علينا أن نفترض أن القرم في أيدي روسيا، لكن التحدي الآن هو منع روسيا من السيطرة على شرق أوكرانيا الناطق بالروسية أيضاً».

ربما يتذكر بعضنا ربيع براغ عام ١٩٦٨ الذي سحقته الدبابات السوفيتية أمام صمت العالم أجمع، واليوم يجري وأد الربيع البرتقالي في أوكرانيا للمرة الثانية، وتبدو المواقف الغربية والأمريكية متشابهة من حيث النتيجة مع مؤتمر ميونخ الذي تنازل فيه الغرب عن السوديت، فهل تكفي هذه التصريحات لوقف احتلال أوكرانيا، ولجم الخطر الروسي القادم من الشرق؟ وتطويق جنون العظمة الذي يعيشه بوتين حين يفكر بإمكانية اخضاع العالم لمشيئته؟

الافتتاحية

الخيارات العسكرية في سوريا

سامي شيحان

نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» ٢٣/ ٢ الإسرائيلية عن مصادر غربية في موسكو، أنباء عن وصول أعداد متزايدة من الخبراء الروس إلى سوريا، بعدما سبق لروسيا أن سحبتهم قبل نحو عام من هذا التاريخ، ويتوزع هؤلاء الخبراء الجدد بين مستشارين للضباط القادة في سوريا، أو مستشارون ميدانيون إلى جانب قادة الألوية والوحدات المقاتلة، ويعتقد أن بعض الطيارين الروس يشاركون في قيادة أنواع متقدمة من الطائرات الروسية، وفي عمليات القصف وقتل السوريين.

كما قامت روسيا مؤخرا بتعزيز القدرات الاستخباراتية للنظام، حتى يُقال أنها مسؤولة عن الكثير من الكمائن والمجازر التي ارتكبت مؤخرا في سوريا، وبالتزامن مع إمدادات أسلحة غير مسبوقة كما ونوعاً، تصل اسبوعيا عبر القاعدة الروسية في مرفأ طرطوس، في تحد صارخ لإرادة المجتمع الدولي وللإدارة الامريكية أيضاً.

بالمقابل هنالك تقارير عن تشكيل قيادة مشتركة أمريكية سعودية أردنية، استعداداً لهجوم عسكري كبير سينطلق من الاردن باتجاه دمشق، كما أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن استعدادات تسبق زيارة الرئيس اوباما الى السعودية هذا الشهر، تتضمن تحولات في السياسة الأمريكية تجاه سوريا، قد تصل حدّ الخيار العسكري لكن بدون مشاركة أمريكية في القتال على الارض.

وتضيف الصحيفة نقلاً عن مصادر في الجيش الحر أن خطة قد وضعت لإقامة «منطقة أمنية» عازلة داخل الاراضي السورية بمحاذاة الحدود الاردنية، تنطلق منها عمليات الثوار، بعد تزويدهم بأسلحة متطورة، وأن أمريكا والسعودية أعدتا منذ الان قائمة بأسماء الميليشيات التي يمكنها أن تحصل على تلك الأسلحة المتطورة.

فهل نحن حقيقة بصدد حرب قادمة في سوريا لحسم التناقضات بين روسيا وأمريكا، بعدما فشل مؤتمر جنيف ٢ وعلى خلفية الأزمة الأوكرانية؟ أم أن ما يتسرب عن الادارة الأمريكية ليس أكثر من بروبوغندا تحاول من خلالها إدارة أوباما إشعار حلفائها بجدية الدعم الذي تقدمه للثورة السورية؟

بالطبع ستبقى الإجابة برسم المستقبل، مع القليل من التفاؤل.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٨) ٢٠١٤/٣/٣

النظام يحاول جر الأردن للصراع !!

نبيل حيفاوي

على وقع التصريحات الإعلامية التي نسبت لقادة في الجيش الحر, ونتيجة لتدهور مواقع قوات النظام في الجبهة الجنوبية (محافظة درعا), والجنوبية الغربية (محافظة القنيطرة), فتح النظام معركة اعلامية وسياسية ضد الأردن, محاولا إظهار تقهقره في الجنوب, كنتيجة للتدخل الأردني, وتسهيله عمل الجيش الحر, وتمرير الأسلحة عبر أراضيه إلى المعارضة السورية.

حتى أن موقعا مؤيدا للنظام ويعمل بالتنسيق مع استخباراته, نشر خبرا ادعى فيه: أن رتلا من الآليات العسكرية يبلغ تعداده ستون مدرعة مسلحة, كان متجها من الأردن إلى جنوب سوريا, قد فقد ولم يعثر على أثر له, بعد أن فقدت طائرات ال «إف١٦» الاتصال به, نتيجة تدخل التكنولوجيا الروسية والإيرانية بالتشويش الإلكتروني على الرتل والطائرات!!

هذه السخافة في طريقة الأداء الإعلامي ليست جديدة, بل وليست غريبة عن نظام بشار وأدواته الإعلامية المحلية والخارجية.

إضافة «للرتل المدرع الضائع», شن الإعلام الرسمي للسلطة حملة تحريض وتهديد للأردن, بعد سوق الاتهامات للسلطات الأردنية بتواطئها مع الثوار, وتآمرها على «المقاومة والممانعة», وتحالفها مع «العدو الصهيوني».

منذ انطلاق الثورة السورية, في ربيع ٢٠١١, ومع انكشاف عجز النظام عن إحباطها, وقيامه باستخدام العنف الهمجي ضد المدنيين, واعتماده القوة الإجرامية طريقا للحل , راح النظام يلوح بتهديدات لدول المنطقة كافة, وبلسان بشار الأسد, عندما استخدم مصطلح «الزلزال» الذي يدمر كل دول المنطقة إذا دعمت الثورة في سوريا.

ووجه كل غضبه في حينه إلى تركيا, وبعدها الى الأردن. ولم يكن للبلدين أي دور يتجاوز حدود استقبال اللاجئين الفارين من الموت, وتقديم المساعدات الطبية للجرحى واسعافهم, وإيواء الفارين من الجيش, والمنشقين عنه. ولا يعتبر ذلك, في الأعراف الدولية, تدخلا بالشؤون الداخلية لبلدين لهما حدود برية واسعة وقريبة جدا من مناطق الصراع المسلح الذي فرضه النظام.

لقد قامت قوات النظام باستفزاز حرس الحدود الأردني, كما قامت بإسقاط عدد من القذائف على الأراضي التركية, وكذلك استباحت لبنان, بشكل مباشر بقواتها, وبشكل غير مباشر بعصابات حزب الله.

وفي العراق, استخدمت قوات النظام الاراضي العراقية أكثر من مرة, ولأكثر من هدف. فبعض الكتائب التي هزمتها الثورة في المناطق الشرقية, قرب المعابر الحدودية, دخلت الى الأراضي العراقية, ووفر لها جيش المالكي الغطاء لتحمي نفسها. كما استخدمت طائرات النظام الأجواء العراقية, وبالتنسيق مع المالكي, للانقضاض على قو ات الكتائب الثورية المقاتلة.

كما قامت استراتيجية النظام في مواجهة الثورة, على استدراج الدعم من الدول المجاورة, للوقوف معه ضد الشعب, أو اتهامها بالتدخل بشؤون سوريا, وتهديدها بتفجير المواجهة معها بأشكال مختلفة.

وتتميز الحدود الجنوبية مع الأردن, بميزات هامة, حيث اتساعها وقربها من ثلاث محافظات (درعا, وجنوب القنيطرة, والسويداء), ولقرب المحافظات الثلاث من العاصمة, فالنظام ترعبه سيطرة الثوار فيها, وتقدمهم شمالا نحو دمشق. وهنا, ولتبرير عجزه وفشله في صدهم , يجد في اتهام الأردن مبررا له لإخفاء فشله, ومدخلا لتصدير الصراع إلى الخارج, وإشغال العالم بتناقض يطمس التناقض الحقيقي والأساسي مع الثورة.

ما الذي يملكه النظام من وسائل وأدوات لفتح معركة عسكرية وسياسية مع الأردن؟؟

في لبنان, استغل النظام البنية الهشة للدولة اللبنانية, وراح يتدخل على الأرض, لحماية خاصرة قواته من الحدود اللبنانية, التي تتصل بثلاث محافظات سورية (حمص ودمشق وطرطوس). وساعده في ذلك وجود بيئتين تؤيدانه, في طرابلس وجبل محسن بتركيبته الطائفية, وفي البقاع والهرمل, باحتضانهما لحزب الله وانتمائهما له.

وفي العراق, معروف ان النظام الخاضع الى حد بعيد للأجندة الإيرانية في المنطقة, بقيادة المالكي, إضافة لقطعان الميليشيات الطائفية (كتائب أبو الفضل العباس وسواها), استطاع نظام بشار الاعتماد على تحالفاته في العراق, لتكون سندا قويا له في مواجهة الثورة.

أما تركيا, فقد فشل النظام في كسب دعم الحكومة هناك, فاكتفى بالحد من تأثيرها, اعتمادا على التداخلات الدولية, لكنه لم يطمئن نهائيا لمستقبل الدور التركي في المراحل المقبلة.

ونأتي على الأردن, فمنذ البداية, يتحرك النظام نحوه بحذر شديد, مبني على فقدان الثقة, وخوفا من دخول الأردن فعلا على خط دعم الثورة بشكل واضح ومؤثر.

لا يملك النظام عناصر تأثير قوية على الأردن. فالنظام هناك, يتميز بتماسك داخلي, خاصة على مستوى المؤسستين, العسكرية والأمنية. كما أن بنية الأردن المجتمعية, القبائلية والعشائرية والسياسية, لا تستجيب لعمليات الاختراق التي يعتمدها النظام السوري في لبنان والعراق, حيث البنية الطائفية واليد الإيرانية الطولى في البلدين.

باستثناء بقايا بعض المنظمات «القومية» الهزيلة, التي يعود ارتباطها بالنظام لمرحلة السبعينات والثمانينات, وبشكل محدود تيارات من فصائل فلسطينية متواطئة مع النظام

السوري, فإن هذا النظام لا يملك علاقات مع قوى مؤثرة يمكن ان يستخدمها للضغط والابتزاز. ومن غير المستبعد وجود خلايا ارهابية نائمة, يستطيع النظام تحريكها للقيام بأعمال تزعج السلطات الأردنية, ولو بشكل محدود.

وفي الأردن, ثمة علاقات شعبية عشائرية واجتماعية, بين شمال الأردن ووسطه, وبين جنوب سوريا في محافظة درعا ومدنها تحديدا. تجعل محاولات النظام نحو الأردن للعب بتركيبته الديمغرافية محاولات مهزومة سلفاً. ولا وجود للورقة الطائفية, التي اعتمدها النظام وحلفاؤه, بحيث يمكن النفخ بها وتوظيفها للتأثير على الأردن الرسمي والشعبي.

وإضافة لذلك, فالسلطات الأردنية, تملك من الخبرة السياسية والأمنية, ما يمكنها من إدارة أية أزمة, يسعى النظام وحلفاؤه لافتعالها, بشكل قادر على إحباط التآمر الذي يستهدف زعزعة الاستقرار هناك.

والجانب العسكري, الذي بدخل في حسابات النظام في سوريا, ليس يسيرا عليه أن يضرب ويتحدى على الأرض, قوات منظمة ومحترفة ومدربة جيدا على مواجهة التحديات. خاصة وأن القوات العسكرية لبشار في وضع منهار تماما أمام الثورة في الداخل.

كذلك على المستوى السياسي الاقليمي والدولي, لا يملك نظام بشار أية أوراق تسمح له باللعب وخلط الأوراق في الأردن. حيث يتمتع الأردن بعلاقات طبيعية وهادئة مع الدول الكبرى, ومع دول الإقليم. ولن يكون النظام السوري قادرا على كسب أوراق الدبلوماسية الدولية إلى جانبه, بل سيزيد الطوق اقترابا من عنقه, في حال جرب الاقتراب من النظام الأردني.

لكن التخبط والانهيار والعزلة الدولية, أمور يمكنها أن تجعل النظام يوغل أكثر في جلب المزيد من الأزمات لنفسه, ويقترب أكثر من النهاية والسقوط.

ففي لحظة اقتراب الثوار من العاصمة, وانهياره أمامها, يمكن له أن يختار خيارات «شمشونية», لا تقدم له النجاة بل تسرع من موته الأكيد.

وفي الأيام القادمة سنرى أي اتجاه سيسلكه النظام في تعامله مع الدور الأردني إذا تقهقرت قواته في الجبهة الجنوبية, وهو احتمال قوي تلوح مؤشراته في الأفق؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٨) ٢٠١٤/٣/٣

التشبيح والقتل صورة واقعية في كواليس النظام

تحقيق ـ نعيم نصار

لم تكن صفة الشبّيح التي أوجدها نظام الأسد الأب ولاحقاً الابن، في أي يوم من الأيام مقتصرة على الذكور دون النساء، فمثلما هناك شبّيح ذكر هناك شبّيحة أنثى، تملك كل مواصفات الشبّيح الذكر وربما أكثر، ولم يقتصر التشبيح بفرعيه الذكوري والأنثوي على أعمال القتل والنهب والاعتقال، إنما يمارس التشبيح أيضاً في الإعلام وفي كل مكان تتواجد فيه بيئة مشجعة.

في تحقيقنا هذا بدأت القصة منذ أيام عندما رعت وزارة الشؤون الاجتماعية التابعة لحكومة النظام مؤتمراً بعنوان «السوريات صانعات السلام» وأقيم بتاريخ ١٥ـ ٢ـ ٢٠١٤ في إحدى قاعات فندق الشيراتون بدمشق وحضرته شخصيات تدور في معظمها في فلك النظام، أعضاء في مجلس الشعب، رؤساء أحزاب رُخّصت في عهد الأسد الابن، ومنهن نساء ضبّاط برتبة عميد في جيش النظام، ارتدين اللباس العسكري المعروف، ولكنهن تزيّن بشكل فاضح، وذلك حسب «وصف مصادرنا الخاصة»، بينما ارتدت «د ـ إنصاف حمد» المشاركة في هذا المؤتمر «رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة» لباساً أسوداً حزناً على الشهداء، وأثناء تقديمها ورقة العمل الخاصة بها ذكرت: أنه حيثما يوجد فقر وجهل وأميّة فإن

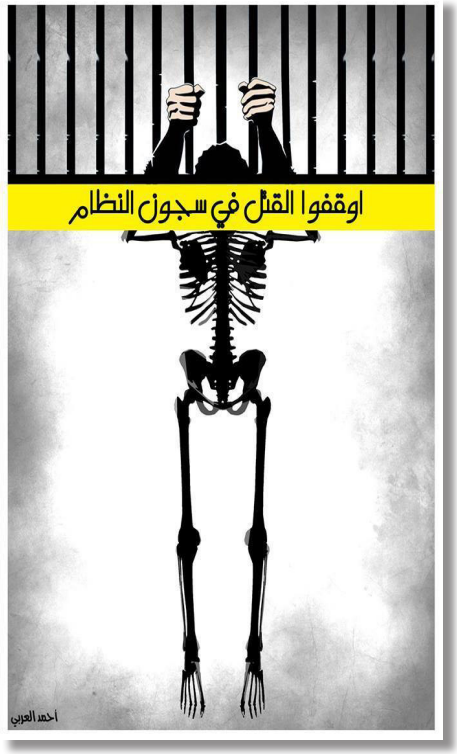

منابع تصدير العنف ضد المرأة سيظل موجوداً، وتحدثت عن النسوة اللواتي يتاجرن بقضايا المرأة السورية، ولأنها من المطّلعات على أحوال المرأة في سورية، فإن المعتقلات في أغلبيتهن العظمى هنّ من الإرهابيات، واستغربت كيف أن المتاجرات المعارضات لم تسمع أصواتهن تتحدث عن مخيمات اللجوء، وفيما يخصّ الفتيات اللواتي تعرضن لتضليل فتاوى شيوخ الفتنة قالت: إن بعضهن لدينا ونحن نرعاهن وأطفالهن، لأننا نرى فيهن ضحايا، وتمنّت حمد أن يعد الاتجار بقضايا المرأة هو نوع من الإتجار، لكن حمد اعترفت بوجود معتقلات رأي ضمن ورقة عملها.

د ـ نهلة عيسى نائبة عميد كلية الإعلام للشؤون الإدارية والمشاركة أيضاً بهذا المؤتمر الذي موّله أحد رجال الأعمال السوريين، كانت تتصرف مثل أي شبيح يقتحم أحد الأحياء، لم يرق لها قول «حمد» عن المعتقلات، فاحتجّت وأكّدت أنه لا يوجد عند النظام معتقلات رأي، وإن وجدن فهن إرهابيات، وأثناء تقديمها لمداخلتها قام مستشار وزيرة الشؤون الاجتماعية الذي ترأس الجلسة بتنبيهها لضرورة الالتزام بالوقت، فصرخت به أمام الجميع وباللهجة العامية قائلة: «اصحا تكون مفكّر أنّك عما تعلمني الحكي» وتابعت قراءة ورقتها دون أي اعتبار لموضوع الوقت، وأثناء توصيفها لوضع المرأة اتّهمت وسائل الإعلام بأنها صنّعت للمرأة هذه الصورة بحيث توصف وكأنها عاهرة، حيث يصرّ هذا الإعلام على وصفها وإظهارها وكأنها من لحظة وصولها للمطار تذهب إلى التخت.

وتذكر مصادرنا: أنّ هناك مجموعة من النساء السوريات المنتميات لحزب جديد اسمه «حزب الائتلاف والتغيير السلمي» حصل على الترخيص خلال عهد الأسد الابن، وعلاقتهن بالوزيرة الشمّاط علاقة صداقة، حضرن المؤتمر وقمن بالاحتجاج على لغة وطريقة د ـ نهلة عيسى في إدارة الحوار في جلسة من جلسات المؤتمر، وكن يتحدثن بهذا الأمر أثناء استراحة الغداء التي كان مكانها نادي الشرق، وحين مرتّ من جانب طاولتهن «عيسى» وسمعت كلامهن احتجّت بطريقة أولاد الشوارع، على ما ورد في حديثهن من انتقادات لها ولحديثها وطالبت الوزيرة الشمّاط بصوت مسموع من الجميع بأن تقوم برمي النساء صاحبات ذلك الرأي بحاوية القمامة، وقد عملت الوزيرة الشمّاط على تهدئتها، ولكن لا حياة لمن تنادي حيث تابعت شتمها للنساء اللواتي انتقدنها وانتقدن إدارتها الفاشلة للحوار وهي التي لا تملّ من التفاخر بأن والدها يخاف منها.

طلاب وطالبات من كلية الإعلام في دمشق، ذكروا لنا أن د ـ نهلة عيسى شخصية موتورة وغاضبة على مدار الوقت، وفي عام ٢٠١١ وبعد أيام من بدء مظاهرات السوريين قام الأمن باعتقال طالبة معارضة من الكلية، و في اليوم نفسه تحدثت عن قصة الاعتقال هذه مدّعية أن الجهة التي قامت باعتقال الطالبة هي الأمن الجنائي (الأخلاقية)، ويرى الطلاب أن عيسى ورغم أنها تحتل موقع نائبة عميد الكلية، لكنها تتمتع بصلاحيات العميد من خلال نفوذها السلطوي.

من جهة أخرى فإن «كندة الشماط» الحاصلة على لقب دكتورة باختصاص: « القانون المدني» وهي أول محامية تحصل على هذه المرتبة العلمية في ريف دمشق، هي من مواليد ١٩٧٣ سرغايا، تعمل في الليل والنهار خاصة بعد تعيينها وزيرة شؤون اجتماعية في حكومة النظام على تلميع صورة الطاغية بشار الأسد، ولا تفوّت فرصة أي لقاء إعلامي على الفضائيات إلا وتستغلها للدفاع عن النظام وحلّه الأمني العسكري، وحين غادرت أول مجموعة من سكان ضاحية عدرا السكنية المكان نحو مركز إيواء يقع في «الحرجلة»

منذ حوالي الشهر وعددهم ٢٦٠ شخصاً، قامت الشمّاط بجهودها كوزيرة حيث ادّعت أنها عملت على تأمين كل مستلزمات السكن لهؤلاء، بينما تحدث «لجريدة حرية» عدد من الأهالي الذين تمكنوا أخيراً من الخلاص من هذا المركز الشبيه بالمعتقل، فقالوا أنّ الوضع في تلك المدرسة التي حصلت عليها وزارة الشؤون من محافظ ريف دمشق لتكون مركزاً للإيواء المؤقت، تحوّلت إلى معتقل حقيقي فقوات الأمن اعتقلت ٤٠ شاباً منهم، وهي بدون حمامات والقذارة تخيم على عموم المكان، الأوضاع الصحية للأطفال متدهورة بشكل كبير، والنقطة الطبية التي تم تأمينها تتعامل بمزاجية، فالطبيب لا يتحرك ولا يترك النقطة الطبية وينتظر أن تأتي إليه الحالات المرضية، حالات تلاسيميا الموجودة عند ١٦ طفلاً في المدرسة لم يتحرك الطبيب لفعل شيء حيالها، وهناك حالات يرقان وعدد المصابين بها عشرة أطفال، وحالات التهاب كبد وبائي، وانتشار للقمل عند معظم الأطفال، وفي النقطة الطبية لا يوجد أدوية نوعية لهذه الأمراض الخطيرة، وفي غرفة أخرى تم وضع ٤٠ طفلاً بطريقة عشوائية، مع واقع نظافة سيء للغاية، وفي هذه المدرسة ماتت امرأة من الحزن على فقدان زوجها الذي اعتقل و أبنائها الذين استشهدوا، حتى أن بين الموجودين اثنان من طلاب الجامعة لم تسمح السلطة لهما بالمغادرة لتقديم الامتحان الجامعي، الوزيرة الشمّاط التي تعرف كل هذا الواقع وتركتهم لمصيرهم، لكنها ومن لحظة توصيلهم لمركز «الحرجلة» فضّلت الظهور الفوري على فضائية النظام للتحدث عن (إنجازاتها) في تأمين هؤلاء الناس الذين ادّعت وسائل إعلام النظام أن «الجيش» حرّرهم بينما يذكر الأهالي أن قوات المعارضة المسلحة هي من اقترحت عليهم المغادرة، وقامت بتأمين خروجهم سالمين من عدرا العمالية.

ويستمر نظام القتل في إبراز شبيحته و إظهارهم، ولا غرابة في عهد هذا النظام أن تعمل مختلف قياداته السياسية بطريقة التشبيح العلني، من هنا تكون رتبة وزيرة شؤون اجتماعية شبّيحة، ورتبة نائبة كلية الإعلام شبيحة، بينما يتابع جيش النظام حتى تاريخه قتل السوريين.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٨) ٢٠١٤/٣/٣

الحصار والتجويع العقابي سياسة حرب في سوريا

الأنروا- الأمم المتحدة ٢٤ شباط ٢٠١٤

دمشق- قام المفوض العام للأونروا فيليبو غراندي بدخول مخيم اليرموك خلال استئناف المنظمة لأعمال توزيع المساعدات الغذائية. وأعرب عن صدمته تلك بالقول: «إنني منزعج للغاية ومصدوم لما شاهدته هذا اليوم. إنّ لاجئي فلسطين الذين تحدثت إليهم كانوا يعانون من الصدمة جراء الأحداث التي مروا بها، والعديدون منهم كانوا بحاجة واضحة لدعم فوري، لا سيما الغذاء والعلاج الطبي. إنّ ما شاهدته وسمعته اليوم يؤكد أنّ هذا هو الوقت المناسب لقرار رقم ٢١٣٩ والمتعلق بسبل الوصول الإنساني والصادر عن مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة وضرورة قيام كافة الأطراف بتطبيق القرار بثبات».

ويذكر أن مخيم اليرموك قد كان مغلقا منذ تموز ٢٠١٣، الأمر الذي تسبب بحدوث حرمان حاد وواسع النطاق، بما في ذلك حدوث سوء تغذية حاد، فيما كان السكان المدنيون يتعرضون باستمرار لخطر الموت والتعرض للإصابات والصدمات جراء النزاع المسلح.

وتؤكد الأونروا على مطالبها للمجتمع الدولي بتوفير سبيل وصول إنساني كامل وبدون عوائق للمجتمعات المتضررة من النزاع في سورية.

خلفية:

في أعقاب الاشتباكات التي جرت في شمال اليرموك ليلة ٨/٧ شباط، تم إيقاف العمل بعملية الأونروا لتوزيع الطرود الغذائية والمستلزمات الطبية. وحتى هذه اللحظة، تمكنت الأونروا بنجاح من توزيع ٧,٠٠٠ طرد غذائي إلى جانب ١٠,٠٠٠ مطعوم ضد شلل الأطفال ومجموعة من المكملات الطبية للمدنيين داخل المخيم وذلك بعد أن تم السماح جزئيا بوصول المساعدات الإنسانية في ١٨ كانون الثاني وأيضا في ٢٠ شباط.

علماً أنّ المفوضيّة نشرت بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٤ تقريرها حول آخر التطورات المتعلقة بنداء الاستجابة الإقليمية للأزمة في سوريا للعام الذي أطلقته الوكالة في منتصف كانون الأول ٢٠١٣.

قامت السيدة مارجوت اليس نائب المفوض العام للاونروا بافتتاح الاجتماع مخاطبة ممثلي الدول المانحة «أنّ هذه الاستجابة الإقليمية هي المناشدة الخامسة المتعلقة بالأزمة السورية، لكنها الأولى من حيث تغطيتها للعام كاملا. أنّ هذه الاستجابة مهمة لأنها تحكي خبرات اللاجئين الفلسطينيين في هذا النزاع الرهيب. فحوالي ٥٠٪ من ٥٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني هم نازحون داخل سوريا وحوالي ٨٠,٠٠٠ آخرون موزعون في المنطقة وخارجها «

وعبرت السيدة اليس عن شكرها للدول المانحة قائلة: « تم تمويل ٨٠٪ من المناشدة السابقة. انه دليل واضح على التزام الدول المانحة بتقديم المساعدة وثقتها بالاونروا واهتمامها باللاجئين الفلسطينيين».

و قام السيد مايكل كنجزلي مدير عمليات الاونروا في سوريا باطلاع المشاركين في الاجتماع على آخر التطورات في سوريا قائلا :»أنّ اللاجئين الفلسطينيين هم من ضمن أكثر المتضررين من النزاع في سوريا لأنهم يعانون من الفقر منذ وقت طويل قبل بداية الحرب. أنهم يعيشون أوضاع صعبة الآن بدون أي مكان ليذهبوا إليه حيث انه لا يوجد أية

دولة حاليا يمكنها أن توفر لهم نفس المستوى من الضيافة الذي وفرته لهم سوريا قبل النزاع.» وأضاف قائلا: «سنبقى على اطلاع وسنستمر في عمل كل ما باستطاعتنا لتخفيف العبء عن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا».

واختتم الاجتماع السيد بيتر فورد ممثل المفوض العام للاونروا قائلا: «إننا لا نملك الحصة الأكبر في مناشدة الأمم المتحدة لكن لنا اكبر وجود على الأرض في سوريا. وبفضل موظفينا الشجعان تمكنا من تقديم المساعدة الإنسانية والمتضمنة المأوى والتعليم والرعاية الصحية والمساعدات النقدية».

لمحة مختصرة عن نداء الاستجابة الاقليمية للازمة في سوريا للعام ٢٠١٤:

تعمل الحرب على تدمير أرواح ما يزيد على نصف مليون لاجئ فلسطيني كانوا ولا يزالون يعيشون في المنفى منذ ستة عقود. وتحدد خطة الاستجابة الطارئة للأونروا المتعلقة بسورية التداخلات التي ستقوم بها الوكالة من أجل تعزيز صمود لاجئي فلسطين ومساعدتهم على تجاوز أخطار هذا النزاع.

وخلال العام المقبل من بداية كانون الثاني الى كانون اول ٢٠١٤ فإنّ الاونروا ستقوم بتقدم المساعدة الإنسانية الطارئة لقرابة ٤٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من المتضررين من الحرب في سوريا، والى ما بين ٨٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا في لبنان وحوالي ٢٠,٠٠٠ في الأردن وقرابة ١,٢٠٠ في غزة.

ومن أجل الاستجابة بشكل مناسب لهذه الخطة، تطلب الأونروا مبلغ ٤١٧,٤ مليون دولار أمريكي، سيتم تخصيص ٣١٠ مليون منها لدعم الاحتياجات الإنسانية للاجئي فلسطين داخل سورية، فيما تم تخصيص ٩٠,٤ مليون دولار للبنان ومبلغ ١٤,٦ مليون للأردن. كما أن الحاجة تبرز لمبلغ ٢,٤ مليون دولار من أجل الاستجابة الطارئة خارج نطاق أقاليم العمليات الثلاثة تلك، بما في ذلك المساعدة النقدية لعائلات لاجئي فلسطين من سورية في غزة، وللتنسيق الإقليمي والدعم وكسب التأييد.

من أصل ٥٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا في سورية، فإن ٢٧٠,٠٠٠ شخص منهم أصبحوا الآن نازحين في البلاد، وهنالك حوالي ٨٠,٠٠٠ شخص فروا خارجها. وقد وصل ٥١,٠٠٠ شخص إلى لبنان فيما أعلن ١١,٠٠٠ شخص عن أنفسهم في الأردن إضافة إلى ٥,٠٠٠ شخص في مصر، فيما وصلت أعداد قليلة إلى غزة وتركيا وأماكن أبعد. إن أولئك الذين وصلوا إلى لبنان والأردن ومصر قد وجدوا أنفسهم في مأزق قانوني محفوف بالمخاطر تفاقمه ظروف معيشية صعبة للغاية لدرجة أن العديدين منهم يقررون العودة إلى المخاطر داخل سورية.

لقراءة الخطة

(http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_syria_emergency_appeal.pdf)

علماً أنّ حال مخيم اليرموك الفلسطيني يمتد ليشمل عدّة مناطق فرضت الحكومة السورية عليها الحصار, وعقاب التجويع الجماعي, وفي في العشرين من شباط ٢٠١٤ أصدر مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقريره حول الحصار الذي يُعتمد كسياسة حرب في سوريا. وذكر التقرير: كان للحصار الذي فرضته القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها في سوريا، فضلاً عن جماعات المعارضة المسلحة، تأثير خطير على السكان المحاصرين، مما تسبب في معاناة كبيرة وفي مقتل العديد من المدنيين، ولا يزال ما يقدر ب ٢٤٠,٠٠٠ شخص عالق في المناطق الواقعة تحت الحصار، سواء في المناطق الريفية حول دمشق وفي المدينة نفسها، وفي حمص وحلب. وأنه في حالة مدينة حمص، عاش المدنيون في فقر مدقع لأكثر من ٦٠٠ يوما. حيث منع أطراف النزاع في سوريا منعوا حركة الناس والسلع والإمدادات من خلال فرض نظام الحواجز ونقاط التفتيش، وبالتالي تفاقم نقص الغذاء والماء والكهرباء والوقود والأدوية. بالإضافة إلى أن الحصار القسري الذي تفرضه الحكومة، اقترن بالقصف المدفعي والقصف الجوي، وأسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح، إلى جانب إلحاقه الأضرار بالمواد الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.

وحذرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بيلاي من أنّ التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وفرض الحصار الذي يهدد حياة السكان المدنيين من خلال حرمانهم من السلع الضرورية للبقاء على قيد الحياة، محظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

للإطلاع:

http://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=#20569.UxBmWeN_uFk

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٨) ٢٠١٤/٣/٣

أوكرانيا ليست سوريا

محمد سليم

منذ لحظة اندلاع الأزمة الأوكرانية صارت المقارنة مع سوريا قيد التداول.

الهمة الغربية العالية في التحرك، الموقف الأمريكي الحاسم، الرسائل العاجلة والصارمة التي انهالت على الكرملين من عواصم الغرب، الخطوط الحمراء التي كانت بالفعل حمراء.. والأهم: الاستجابة الروسية المفاجئة، إذ أذعن القيصر المتغطرس للتغيير الدراماتيكي الذي حدث في حديقته الخلفية، ورغم الكلام المتداول الآن عن استنفار عسكري وتلويح بردود قاسية، فإن سيد الكرملين قد ابتلع الحدث وإن كان لم يهضمه.

لا غرابة في ذلك، وسياسياً وثقافياً واستراتيجياً فإن أوكرانيا ليست سوريا. نحن هنا أمام دولة تمثل الجدار الغربي لأوربا، للاتحاد الأوربي وللناتو، وهي ومنذ نهاية الحرب الباردة صارت في الفكر الاستراتيجي الأطلسي جزءاً من الغرب، ليس فقط لأهميتها بحد ذاتها، بل لأنها معبر إلى تطويق روسيا وتطويعها.

سوريا، للأسف، ليست كذلك. فهي جزء من منطقة يتقلص الاهتمام الأمريكي بها يوما بعد يوم، إنها دولة شرق أوسطية تذكر الرأي العام الأمريكي بكل ما يكره: مجتمعات لا تشاطرهم قيمهم، إسلام راديكالي، نزاعات طائفية وعرقية لا تنتهي.. أما في منظور نخبة صناع القرار الأمريكي فإن هذه الدولة ليست معبراً لتطويق أحد أو تطويع أحد.

غير أن هناك فارقاً ذاتياً، لا علاقة له بالجغرافيا والاستراتيجيا، ذلك أن سنوات الديمقراطية التي عاشتها أوكرانيا أنضجت الحياة السياسية فيها، وخلقت مجالاً عاماً ينطوي على بدائل لا عنفية لحل الصراعات والنزاعات الداخلية، وأولى النتائج لذلك وجود معارضة أوكرانية متماسكة تحمل مشروعاً واضحاً، وهو لحسن الحظ مشروع يخدم التوجه الغربي ويكمله. وكذلك فالنظام الحاكم، أو الذي كان حاكماً، ورغم نوازع التسلط ونوايا الاستبداد والتبعية لموسكو، فهو نظام محكوم بتوازنات سياسية وخاضع لقواعد ديمقراطية، وهو على الأقل لم يستطع ابتلاع المجتمع ولا التغلغل في مفاصله. هكذا طار الرئيس ولم تطر أوكرانيا، خلافاً لما حدث، ويحدث، في بلداننا حيث ذهاب الرئيس يعني ذهاب الدولة برمتها.

ولكن ما يعنينا أكثر من المقارنة هو معرفة الأثر الذي ستتركه الأزمة الأوكرانية على سوريا؟ فهل من رابط بين الساحتين؟

هناك من يرى أن روسيا باتت محاصرة بخط زلازل يمتد من دمشق حتى كييف، وفي الطريق بين العاصمتين هناك الكثير من البؤر الجاهزة للاشتعال في وجه الكرملين، وسواء نجح إسلاميو سوريا أم فشلوا فإن أصداء صدامهم مع الروس في سوريا سوف تتردد في دول إسلامية كثيرة تطوق روسيا، بل إن بعضها يقع داخل الاتحاد الروسي.

إثر انتهاء الحرب الباردة وقفت روسيا أمام خيارين:

إما أن تسلك الطريق الليبرالي الديمقراطي وتتحول إلى دولة قومية، تشاطر الغرب بعض قيمه ومصالحه، وإما أن تعود إلى حلمها الامبراطوري العابر للقومية فترمم ما انهار بزوال الاتحاد السوفييتي.

وإذا كان بوريس يلتسين قد اختار الطريق الأول فإن بوتين سرعان ما صعد ليغير الوجهة ويتبنى الخيار الثاني، وها هي النتائج بادية للعيان: صدام مع الغرب في سوريا وفي أوكرانيا وفي آسيا الوسطى.. فهل ينجح بوتين في إعادة روسيا إلى مجدها الامبراطوري أم يكون طموحه حبلاً يلتف حول عنقه وعنق بلاده؟

على الأرجح لا أثر مباشر لما حدث، وما سيحدث، في أوكرانيا على سوريا، فالملفان لن يوضعا في سلة واحدة على طاولة المفاوضات بين الغرب والروس، ويصعب تصور وجود مقايضة من نوع ما على المسألتين. ومع ذلك فثمة أثر غير مباشر يتمثل في إحراج الروس والتقليل من الهيبة الزائفة لرئيسهم، ومن يدري؟! ربما تمتد الأزمة الأوكرانية إلى داخل روسيا حيث يواجه بوتين معارضة تتنامى بشكل مطرد. حينها لن تعود روسيا في سوريا كما هي اليوم.

الحزب السوري القومي.. في السويداء!

ياسر عطا الله

إلى جيش الدفاع الوطني، واللجان الشعبية، وكتائب البعث.. التحق فصيل جديد مؤخراً هو الحزب السوري القومي الاجتماعي، واليوم هو يرفع لواء مقاومة الإرهاب في السويداء، وربما غداً ينتشر في مناطق أخرى من سوريا.

ليس انخراط الحزب السوري في المعارك أمراً جديداً، فقد أظهرت مقاطع فيديو بثت أواخر العام الماضي صور قتلى يحملون شارة الزوبعة، كما أن بلدة صدد شهدت العشرات من مقاتلي انطوان سعادة يصولون ويجولون، ولكن هؤلاء كانوا لبنانيين جاؤوا تحت لواء حزب الله، والجديد إذاً أن الفرع السوري من الحزب قد شكل رسمياً وفعلياً ميليشيا مقاتلة تتمركز قيادتها في السويداء وينتشر مقاتلوها على خطوط التماس مع الجيش الحر في درعا وعلى الحدود الأردنية.

ولماذا السويداء؟

تحقق المعارضة المسلحة في محافظة درعا تقدماً ملحوظاً ومستمراً منذ أشهر، ومن هنا فإن التفكير باستثمار أبناء السويداء (الدروز) لتطويق هذا التقدم يبدو أمراً بدهياً، لا سيما أن محافظة السويداء تتاخم محاور وطرق حيوية تعتمد عليها المعارضة في التحرك وتوريد السلاح.

السعي إلى دفع الدروز للصدام مع جيرانهم لم يأت مع الانتصارات الأخيرة للمعارضة في درعا، بل بدأ منذ الأشهر الأولى للثورة، غير أن جميع المحاولات باءت بالفشل. الأبله المغرور وئام وهاب أثبت أنه كما يصفه خصومه: طبل أجوف فارغ وإن كان يستطيع إصدار أصوات مدوية، وقد تبين أن منتسبي حزبه (التوحيد) في سوريا (السويداء) لا يزيدون كثيراً على عدد مرافقيه..

كتائب البعث لم تستطع ضم أعداد تذكر في السويداء (أو في غيرها)، فـ «الحزب القائد» بات يحمل سمعة رديئة، وصار رمزاً للفساد وخراب الديار حتى بين أكثر الموالين إخلاصاً..

جمعية البستان نفرت الدروز برائحتها الطائفية التي أزكمت أنوفهم..

ثم دار التفكير حول توسيع اللجان الشعبية وتحويلها إلى ميليشيا درزية خاصة تتبع لوجهاء من السويداء أو حتى لمشيخة عقل الطائفة، ولكن هذا الخيار سرعان ما استبعد لسببين: أولاً هذا يفضح رواية النظام عن العلمانية واللا طائفية والوحدة الوطنية، وثانياً لأن من شأن ميليشيا كهذه، معززة بالروح الطائفية ومشبعة بروايات عن «أمجاد الجبل وبطولات الثورة السورية»، من شأنها أن تتمرد في لحظة ما، وهو أمر ظهرت بوادره في بلدات درزية في ريف دمشق، حيث اعتقد عناصر جيش الدفاع واللجان الشعبية أنهم أصحاب فضل على النظام، فراحوا يتحركون من تلقاء أنفسهم ويعصون الأوامر ويتصرفون كشركاء لا كتابعين.

هكذا استقر الخيار على الحزب القومي، ومن أفضل منه للقيام بهذا الدور؟

إذا حق للبعض أن يفاجؤوا بتدخل حزب الله، فإنه لا يحق لأحد أن يفاجأ بتدخل (السوري القومي)، فهذا الحزب، الذي أسسه انطون سعادة في الثلاثينيات من القرن الماضي بوحي من الفاشية الأوربية، ينطوي على كل ما من شأنه أن يجعله حليفاً طبيعياً للنظام، وبالقدر نفسه عدواً طبيعياً للثورة السورية: كراهية مطلقة وجذرية للديمقراطية الموصوفة في أدبياته بـ «حصان طروادة امبريالي»، أو على الأقل إنها تعبير عن دلع برجوازي، ورخاوة لا تليق بمفهوم الحزب عن «الأمة الصلبة المتماسكة».

وكذلك ثمة، باسم العلمانية المتشددة، كراهية جذرية للدين وللتدين، وبما أن الحزب ولد في منطقة إسلامية فالعداء للدين يعني العداء للإسلام، ومن هنا جاءت كل بهلوانيات سعادة في البحث عن جذور ما قبل إسلامية لـ «الأمة السورية»، ومن هنا أيضاً جاءت المسحة الأقلوية للحزب منذ تأسيسه وحتى الآن.

يضاف إلى ذلك أن تراتبية الحزب الحديدية (أمة يلخصها حزب يلخصه زعيم) تجعله يحتقر الجماهير، إلا إذا كانت منطوية في حزب يعي التاريخ ويصنعه (هو الحزب السوري القومي بالطبع) وتسير بوحي زعيم ملهم (هو قائد الحزب بالتأكيد). أما أن تتحرك هكذا من تلقاء نفسها (كما يحدث في الثورة السورية) فهي لا تعدو كونها «غوغاء».

دخول الحزب رسمياً إلى ساحة الصراع ليس مفاجأة، بل المفاجأة لماذا تأخر كل هذا الوقت؟!

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٨) ٢٠١٤/٣/٣

انعطافة أمريكية.. ولكن إلى أي اتجاه؟!

هشام القاسم

لا يزال الرهان قائماً على تدخل عسكري أمريكي مباشر، أو شبه مباشر، في الأزمة السورية، ويدأب المراهنون، الذين صار عددهم قليلاً، على التقاط أي إشارة تقبل التأويل بما يدعم وجهة نظرهم ويبرر رهانهم. آخر هذه الإشارات هي الإعلان عن نية الرئيس الأمريكي باراك أوباما زيارة المملكة العربية السعودية في آذار القادم، وقد وُضعت هذه الزيارة في سياق التغيير الذي أعلنت عنه واشنطن في تعاطيها مع الملف السوري، ووفق المراهنين فإن أوباما ذاهب إلى الرياض ليعيد الاعتبار للتعاون الأمريكي السعودي، وليشد من أزر حلفائه القدامى، ويصغي إلى طلباتهم، بل وليعوضهم عما فات من تجاهل وتهميش. بمعنى ما، وحسب هذه القراءة، فإن الزيارة تأتي تأكيداً لنفض اليد من المسار السلمي والحوار مع الروس، وتدشيناً لمرحلة جديدة قوامها الانخراط الفعال، الذي قد يشمل، فضلاً عن دعم المعارضة السورية بالسلاح النوعي، حظراً جوياً واستخداماً واسعاً لسلاح الجو الأمريكي..

غير أن الواقع لا يقدم أي سند لهذه القراءة، فزيارة أوباما مقررة منذ وقت يسبق فشل جنيف٢ واليأس من الروس، وبالتالي قبل أن تقرر واشنطن تغيير حساباتها، وثانياً، وهو الأهم، إن السعوديين أنفسهم لا يعولون كثيراً على هذه الزيارة ولا يتوقعون أن تكون نتائجها لصالح رؤيتهم وتوجههم.

تقول مصادر سعودية إن أوباما سيأتي إلى الرياض ليحاول «تسويق فكرة أن لا بأس في دعم الثوار السوريين المعتدلين إلى حد ما، وخصوصاً لمواجهة المجموعات المتطرفة. إنما، سيضيف أوباما، إن أردنا أن نجد حلاً حقيقيًّا للأزمة السورية، فعلينا أن نجد إطاراً ما يجمع الرياض وطهران حول الطاولة».

وترتبط مجلة (المجلة) القريبة من دوائر القرار السعودية بين زيارة أوباما وحدث آخر ذي دلالة.

فقد أعلن البيت الأبيض مؤخراً عن تعيين روبرت مالي مديراً في مجلس الأمن القومي، وستكون وظيفة مالي إدارة العلاقة مع السعودية، والمساعدة في ابتكار السياسة نحو إيران. وحسب المجلة السعودية فإنه لفهم ما يريده البيت الأبيض من هذا التعيين، ينبغي العودة إلى وظيفة مالي السابقة في مجموعة الأزمات الدولية. هناك، خصوصاً في منتصف وأواخر العقد الماضي، عمل مالي على الانخراط مع عناصر ما كان يسمى آنذاك بمحور المقاومة، تحديداً حركة حماس والنظام السوري. و«بالفعل، كان انخراط مالي مع السوريين عميقاً لدرجة أنه دبر مع النظام لفتح مكتب لمجموعة الأزمات في دمشق عام ٢٠٠٧». كان منطق مالي بسيطًا، كما شرحه في مقابلة عام ٢٠١٠، فهو عمل في مجموعة مفوضة لاستنباط أفكار حول كيفية منع أو حل الصراعات المميتة. وكما قال مالي نفسه فـ «للوصول إلى هذا الهدف علينا أن ننخرط مع كل المعنيين خصوصاً مع الذين يمتلكون القدرة على الإفساد».

إذاً فإن أوباما سيأتي إلى الرياض متأبطاً روبرت مالي وسيقول للسعوديين: «اعملوا مع هذا الرجل على فتح قنوات مع إيران، فهذا هو المدخل إلى حل المسألة السورية ومشكلات المنطقة الأخرى».. يأتي هذا التوقع معطوفاً على (ومسنوداً بـ) تسريب من البيت الأبيض يفيد أن أوباما يرى ضرورة إقامة توازن في الشرق الأوسط بين إيران الشيعية والخليج السني، وإذا كان من غير الواضح كيف يخدم هذا التوازن المصلحة الأمريكية فإن مجريات ووقائع كثيرة تؤكد صحة هذا التسريب، لاسيما ذلك التوازن القائم بالفعل في الساحة السورية بين النظام وورائه إيران من جهة، والمعارضة وورائها دول الخليج من جهة ثانية.

بالطبع لا نستطيع التكهن بشكل الرد السعودي على المشروع الأمريكي الجديد، ولكن ما يعنينا في المسألة هو الموقف الأمريكي نفسه.

إذاً فالولايات المتحدة تعيد حساباتها بالفعل، وذلك بعد أن أخفقت كل الجهود المبذولة لدفع روسيا نحو تفاهم على حل يرضي الطرفين. لقد أثبتت الجولة الثانية من مؤتمر جنيف٢ أن الروس لا ينوون التوصل قريباً إلى مثل هذا التفاهم، وهم عوضاً عن ذلك يراهنون على إذعان أمريكي لصيغتهم التي تقضي ببقاء النظام ورأس النظام مع إجراء تعديلات شكلية على أسلوب الحكم، غير أن هذا الإخفاق لن يقود الولايات المتحدة إلى تغيير نهجها الدبلوماسي بالمطلق واستبداله بخطة عسكرية تحسم النزاع وتفرض حلاً أمريكياً.

التغيير الأمريكي سوف يعني شيئاً مختلفاً: بدلاً من التعويل على الروس لا بد من التعويل على إيران، فهي على كل حال صاحبة اليد العليا على الأرض السورية، كما أنها أثبتت براغماتية كبيرة في علاقتها بواشنطن وبإسرائيل كذلك، ويضاف إلى ذلك أن البازار مفتوح بالفعل بين الغرب وإيران، وليس صعباً أن تنسحب المفاوضات على الملف النووي إلى قضايا إقليمية أخرى وخاصة سوريا، علماً إن إيران سبق وألمحت إلى رغبتها بذلك.

إذا صح هذا السيناريو، وهو صحيح على الأرجح، فإن التسوية السورية عليها الانتظار حتى تنتهي مفاوضات النووي الإيراني، التي يجمع كثيرون على أنها سوف تكون طويلة وشاقة.

وفي المحصلة فإن الموقف الأمريكي يبقى على حاله: المحاولة لدفع الأطراف المعنية إلى تفاهم سياسي يفضي إلى حل ولو بعد أجل طويل، أما التدخل المباشر فهو لا يزال بعيداً، إن لم يكن مستحيلاً.

منذ أيام ظهرت مستشارة الأمن القومي، سوزان رايس، في حوار تلفزيوني لتؤكد هذا الاستنتاج، إذ ألحت طيلة الحوار على أنه «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، وأن «الولايات المتحدة لا ترغب ولا تستطيع التدخل عسكرياً في سوريا».

لماذا هذا الاستبعاد التام لفكرة التدخل؟

أثناء الحديث عن ضربة جوية للنظام السوري بسبب استخدامه الأسلحة الكيماوية في الغوطة، أظهر استطلاعان أمريكيان للرأي أن نسبة ضئيلة جداً من الأمريكيين تؤيد الضربة وتتفهم دوافعها، فيما وقفت الأكثرية ضد الضربة بالمطلق وأياً كانت الأسباب والدوافع. يأتي هذان الاستطلاعان في سياق استطلاعات مشابهة توصلت كلها إلى نتيجة مفادها وجود ميل متعاظم لدى الأمريكيين نحو العزلة وفك الاشتباك مع العالم وتقليص التواجد الأمريكي خارج الحدود. انبثق هذا الميل كرد فعل على البعثرة التي تسبب بها جورج بوش الابن بتبنيه للحرب على الإرهاب وتورطه في حربين طويلتين يائستين (أفغانستان والعراق)، وكذلك كرد فعل على الأزمة التي عصفت بالنظام المالي الأمريكي وهددت اقتصاد البلاد برمتها، وعلى كل فالميل إلى الانعزال متأصل في الرأي العام الأمريكي، وهو إذ يكبو حيناً إلا أنه سرعان ما يستيقظ بقوة إثر كل إخفاق خارجي أو أزمة اقتصادية داخلية.

ولا ننسى أن أوباما جاء مدفوعاً بهذا الميل ومحمولاً عليه، وهو فاز في الانتخابات بسبب وعده بالانسحاب من الحروب الخارجية والتركيز على مشكلات الداخل، ما يجعل صعباً عليه تغيير وجهته إلا أمام استحقاق خطير يهدد صميم الأمن القومي الأمريكي.

يضاف إلى ذلك عاملان آخران: رغبة إسرائيل في بقاء الأمور في سوريا على ما هي عليه أطول فترة ممكنة، وتراجع الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي بالشرق الأوسط.

بانهيار مفاوضات جنيف، وباستبعاد أي تدخل أمريكي فاعل، تغدو خيارات المعارضة السورية محدودة وصعبة، ومع ذلك يجب مواجهة الواقع كما هو والكف عن المراهنة على ما ثبت أنه محض وهم.

«الملك لا يموت»

حكاية صغيرة عن عالم الرعب الأكبر في معتقلات الأسد

سارة مُراد

اعتاد الكاتب ميشيل كيلو أن يقص حكاية حدثت معه في المعتقل عنونها ب»العصفور», وذلك أثناء ظهوره المُتكرّر على شاشات الفضائيات منذ آذار ٢٠١١, القصة القاسية ليست إلاّ جزءاً يسيراً من عوالم الرعب الكبير الذي عاشه وعرفه كل مواطن سوري واسمه «معتقلات الأسد», ومن هذا العالم كتب البعض, خاصة بعد مغادرتهم سوريا وبعد ثورة آذار ٢٠١١ في أدب السجون عن الفظائع القاسية التي عرفوها أو شاهدوها أو سمعوا بها.

حكاية كيلو, عن لقاءه بطفل وُلِدّ في معتقلات الأسد بعد أن تعرّضت والدته للاغتصاب, وهي المُعتقلة على اسم أحد أقاربها الذي كان بدوره مطلوباً لأجهزة الأمن السوري, لإجباره على تسليم نفسه.

في الفيلم القصير المعنون «الملك لا يموت» ومدته (٨ دقائق و٢٠ ثانية تقريباً) اشتغل الشاب يامن مغربي على الحكاية, فأعدها سيناريو سجين يبدو وقد أمضى دهراً في المعتقل, وسجّاناً قاسياً, يظهر يتسلى بمعتقليه, ومن هذه التسلية لعبة شطرنج يلعبانها معاً. أثناء اللعب يشارط السجان سجينه على أنّه وهو- السجين- مدعي ثقافة وعلم وكونه روائي أن يقصّ حكاية لطفلٍ صغير.

يُفاجئ السجين بالشرط, وبوجود المُعتقلة والطفل. لكنه يحاول. يقول للطفل أنّه ذات يوم كان في السماء عصفور. فيسأل الطفل, ما العصفور. يحاول السجين لملمة الكلمات ليخلق وصفاً, صورة, لما هو العصفور في ذهن طفلٍ لم ير السماء أو العصفور من قبل. لكنه يعجز حين تخبره والدة الطفل وعمره قرابة الخمس سنوات أنّه ولد في المُعتقل ولم يغادره بعد، يصمت السجين ويخرج من زنزانتها بحثاً عن زنزانته, ويبدو أنّه قد خسر أكثر من شرط الرهان بكثير.

يُهدي المخرج فيلمه إلى سوريا, وإلى الجولان السوري حيث يقول: «إلى سوريا، لأن اسمها يختصر كل شيء، إلى الجولان السوري نهدي هذا الفيلم», لكن سوريا اليوم, التي تعاني من وجود أكثر من نصف مليون سوري بين معتقل ومفقود, ومن عشرات آلاف حكايا التعذيب والاغتصاب والوفاة تحت التعذيب ليست بحاجة إلى المزيد من الحكايا. خاصة وأنّه حتى في زمن الصمت تسرّبت من بين جدران الأسوار الحديدية التي فرضها النظام بعض حكايات الرعب. ومنها الحكاية التي اعتاد الشاعر السوري فرج بيرقدار أن يقصها عن المُعتقل الذي أُجبِرَ على ابتلاع فأرٍ حي. ومنها حكاية «عقل قربان» الضابط الذي رفض أن يعمل مُخبراً فُعذّب حتى نسي اسمه, ومنها الحكايا القاسية, المؤلمة التي سطّرها مصطفى خليفة في روايته المعروفة «القوقعة», ومئات الحكايا الأخرى.

إلاّ أنّ سوريا كبيرة, وسوريا بلد السجين والسجّان, بلد الراوي لحكاية صمّ البعض آذانهم عنها طوال قرابة النصف قرنٍ من الزمن. فهل ينجح اليوم المغربي وسواه من الشباب السوري باستغلال إمكانات شبكات التواصل الاجتماعي لكسر جدران العزلة التي فُرِضَت أو اختار البعض إنشائها حول أنفسهم؟؟ هنا نجد أنفسنا نتساءل لماذا غيّب كاتب السيناريو والمخرج أسباب وجود المعتقلة في السجن؟ في الفيلم لا يُعلن عن حقيقة وضعها, بل يعرفها من يعرف حكاية ميشيل كيلو الأصلية, وهو أمر شديد الأهميّة. وشديد الأهميّة كذلك أن يُعلن عن أنّ طفلها أتى نتيجة تعرّضها للاغتصاب, ليس فقط لذاك الآخر السوري الذي يرفض الاعتراف بوحشيّة عالم الرعب في معتقلات الأسد أي أفرع الأمن وإنمّا أيضاً لمن يعرفها, فالكثير من السيدات اعتقلنّ وهنّ حوامل, وأجبرن على الوضع والإنجاب في أفرع الأمن, بكل ما يمكن تخيله من غياب أي اهتمام أو عناية صحية وطبية بحياة وصحة الأم أو الوليد.

غياب الحوار مع الآخر الذي هو جوهر الأزمة السورية اليوم, نقرأه كذلك في الالتباس الواضح في تصوير شخصيّة السجّان. وهي مُعضلة مُعظم من حاول تصوير عالم أفرع الأمن السورية مسرحياً أو سينمائياً. فالسجّان في الأفرع الأمنية ذو شخصية مختلفة كُلّ الاختلاف عن السجّان في السجن المدني مثل سجن دمشق المركزي «سجن عدرا», أو سجن حلب المركزي وسواهما. الثاني يُفترض أنّه قادم من مؤسسة الشرطة. والأول أنتجته مؤسسة الأمن. صاغت أفكاره وشخصيته مؤسسة الأمن التي كان في الماضي الكثيرون ينتسبون إليها ما أن يبلغوا الثامنة عشر من عمرهم. وفي مؤسسة الأمن الكثير من المفاهيم والوسائل التي تعيد تركيب الشخصية الإنسانية, حتى يغدو قاتلاً, آلة للتعذيب, يقوم بما يقوم به وهو مؤمن أنّه يحمي الوطن. من أشهر هذه الوسائل هي ربط وجود الشخص بسلطته. فكل شخص يُهين, يُحقّر, يُذل من هم أدنى منه في سلسلة متوالية للعنف تنتهي مع أصغر عنصر الذي يمكن أن يكون السجّان, الذي يمارس كل هذا على المُعتقل الأعزل من كل شيء والمحصور في أربعة جدران هي زنزانته, يمارس كل العنف المُمارس عليه ليشعر بقوته وبأنّه ليس مسحوقاً وذليلاً حد النهاية.

لكنّ هذه القراءة هي بدورها قراءة سريعة, عن آخر نجهله, يعيش عالماً يومياً نرفض رؤيته. فهو أيضاً أب, وله أم تحبه, وحبيبة. وربما في مكانٍ ما, لسببٍ ما, يعرف الدمع أيضاً. اليوم يبدو هذا الكلام قاسياً حتى على كل الضحايا, وما أكثرهم. خاصة وأنّ ذلك المُعتدي لم يبدو حتى اللحظة أنّه يرى نفسه سوى باعتباره ضحيّة لماضٍ سحيق. لآلام ماضي أجداد أجداده. ولا يمكن تحقيق المغفرة قبل اعتذار الجلاّد. إلا أنّ كل هذا لا يُلغي أنّ تصوراتنا عن السجّان وشخصيته وعالمه لم تزل بحاجة إلى الوقت الحر من قيود الرقابة الأمنية, وتبعاتها, إلى التحرر من الخوف المرتبط بالقادم المجهول المُصاغ وفق دعاية النظام والبروبوغاندا التي عمل ويعمل عليها منذ انقلاب ١٩٦٣.

يلعب دور السجّان وهو ليس المُحقق في ذلك العالم «بسام قطيفان», الذي يحاول أن يظهر وحشيّة رجل الأمن وغطرسته الاستعراضية, النابعة في جزء كبير منها لوجوده في مكان قوته, في مساحته المُعتمة, المُنقطعة عن كل العالم الخارجي الطبيعي المعروف باسم «الحياة», ويلعب «نور علاء حور» دور المُثقف المُعتقل النمطي, الذي كان من أهم ما حققته ثورة آذار ٢٠١١ أن كسرت هذه النمطية, وأصبح كل سوري أنموذجاً للمُعتقل. «كريستينا شلهوب» تؤدي دور الأم الذي للأسف لم ينجح المخرج في استغلاله. مُركزاً على السجين وعلى الصمت أكثر. و»جوزيف شلهوب» الصغير ربما كان أجمل ما في الفيلم, كما كان الطفل أجمل ما في وحشة الموت الساكن معتقلات الأسد.

أنتج الفيلم في العام الماضي ٢٠١٣ تحت إشراف المعهد العالي للسينما في مصر, وتناقلته مؤخراً وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة «الفيسبوك» في الأيام الماضية بكثافة, قبل أن تأتِ مشاهد إعلامية لأحداث يومية أكثر وحشيّة وتغطي عليه, من صور الجرافات التي رفعت جثث ١٧٥ مقاتل اغتيلوا في كمين لقوات النظام الذي وصفهم بالإرهابيين, إلى صورة السوري الذي قطعت «داعش» يده في الرقة بحجة إقامة حد السرقة.. ربما ما بين الصورتين وكل ألمهما يعيد السوريين التفكير في السؤال الأساسي: من هو العدو؟! ومن هو الآخر؟!

اعتقال مازن درويش... عامان من التناقض المُخزي

فداء يونس

أصدر «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» بياناً مطوّلاً بمناسبة الذكرى الثانية لاعتقال الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان مازن درويش, الذي لا تزال محاكمته مستمرة أمام محكمة الإرهاب الاستثنائية في دمشق, هو واثنان من العاملين في المركز: المدون حسين غرير والناشط السلمي هاني الزيتاني.

استنكر المركز في بيانه تناقضات الحكومة السورية: (في الوقت الذي تفاخر فيه هذه الحكومة بتسوية أوضاع أعداد متزايدة من المُسلحين, فإنّها تستمر في اعتقال من وقف ضدّ كافة أشكال العنف وضدّ استخدام السلاح؟! في الوقت الذي تدعو فيه إلى الحوار بين السوريين فإنّها تستمر في اعتقال أصحاب الرأي الوطني الحر؟!!! في الوقت الذي تدّعي فيه الحكومة السورية حرصها على المُصالحة الوطنية, فإنّنا نجدها مستمرة في اعتقال صمامات الأمان المُجتمعي؟! في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة السورية على مبادئ سيادة القانون والعدالة, يُحاكم الصحفي والناشط المدني السلمي والمدافع عن حقوق الإنسان مازن درويش أمام محكمة قضايا الإرهاب؟!)

وطالب البيان الحكومة السورية الالتزام بقرارات (الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢/٦٧ بتاريخ في ١٥ أيار ٢٠١٣, وقرار هيئة خبراء الأمم المتحدة المعنية بقضية الاحتجاز التعسفي رقم ٢٠١٣/٤٣ بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٤), التي طالبت بإطلاق سراح مازن درويش وزملاءه الفوري وجميع معتقلي الرأي في سوريا.

في كلمته من سجنه قال درويش: (ربما يكون ما آلت إليه الأمور في سوريا اليوم أسوء من أسوء كوابيسنا, لكن هل لنا أن نتخلى عن الحق في تغيير واقعنا، وعن طموحاتنا المشروعة في الحرية والكرامة والمواطنة, وعن واجبنا في تقليص اللا مساواة, وإدخال المزيد من العدالة إلى مجتمعاتنا لأنّ هذه الشعارات استخدمت كأيديولوجيا, وكمطيّة, من قبل أنظمة استبدادية مُتسلّطة ولحركات عُنفية وتكفيرية؟!

وهل علينا اجترار تجاربنا في العالم العربي مرة بعد مرة، ففي كل مرة تزوّج فيها الاستبداد والفساد لم ينجبوا سوى التطرّف والعنف والإرهاب...).

كاريكاتير العدد

ديكتاتوريات لا تستحي

جورجيت أسعد

من المنتظر أن تسلّم جامعة الدول العربية في منتصف أذار/ مارس الحالي مقعد سوريا الشاغر إلى الائتلاف الوطني للمعارضة، بعد تسمية ممثليه في الجامعة العربية، التي سبق لها منذ عام تقريباً، أي في ٢٠١٣/٠٣/٠٦ أن قررت بأغلبية الأصوات منح الائتلاف الوطني مقعد سوريا المجمد،مع معارضة كل من العراق والجزائر للقرار السابق، فيما احتفظ لبنان بموقف النأي بنفسه عن التصويت. وهو انقسام من المتوقع استمراره في الجلسة القادمة.

فإذا كان النظام العراقي بحكم الجغرافيا السياسية وبتنسيق مع إيران، يساهم بشكل مباشر في القتال إلى جانب نظام الأسد ضد الشعب السوري وثورته، بل يساهم بشكل أكبر عبر تشكل قاعدة دعم لوجستي لهذا النظام، وجسراً لمرور المقاتلين وشحنات الأسلحة الروسية والإيرانية إليه. فإن النظام الجزائري لم تسعفه الجغرافيا كثيرا لتقديم خدمات مباشرة أو لوجستية لنظام الأسد، لكنه لم يقصّر في دعمه سياسياً عبر المحافل العربية والدولية، وصولاً إلى طرد قسم من اللاجئين السوريين باتجاه المغرب.

الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يُدرك أهمية النظام السوري في وأد الربيع العربي، ومنع امتداداته الاقليمية التي ظهرت بوادرها في الجزائر دون أن تستكمل سياقاتها الثورية، التي يمكن لها أن تطيح بتلك الأنظمة الدكتاتورية، وإذا كان الأسد في سوريا مصرٌ على الترشح لولاية رئاسية جديدة منتصف هذا العام، دون أن يأبه لما جري ويجري في سوريا خلال ثلاث سنوات من عمر الثورة، فإن الرئيس بوتفليقة الذي تجاوز أطول مدة حكم في تاريخ الجزائر المعاصر، لا يقل عنه ديكتاتورية وطموحاً، إذ ثبت ترشيحه لولاية رئاسية رابعة، أعتقد بأنها ستشكل الصاعق المنتظر ليس لتفجير الثورة في الجزائر فقط، بل لانطلاقة جديدة للربيع العربي الذي فقد بعضاً من ألقه في بحر الدماء الذي جرّ نظام الأسد شعبه إليه.

مشكلة هذه الديكتاتوريات العمياء أنها لا تكاد ترى ما يجري أمام أعينها، خاصة وأن بوتفليقة الذي ينهي عامه ال ٧٦ في نهاية هذا الأسبوع، كان غائبا عن مسرح السياسة في الجزائر والعالم لأكثر من عام أمضاه في المرض، حتى أن شائعة وفاته شغلت الإعلام في نيسان/ إبريل المنصرم، وهو لم يتمكن من الظهور العلني حتى بعد عودته إلى الجزائر إلا مرات قليلة، فوضعه الصحي والفيزيولوجي لم يسمح له بمتابعة شؤونه الخاصة، فكيف سيتابع شؤون الدولة والمواطنين؟

وإن كان رئيس الوزراء عبد المالك سلال، اضطر لإعلان ترشيح الرئيس بوتفليقة نتيجةً لعجز هذا الأخير عن مخاطبة الجماهير، مع أن السلال الذي يفترض أنه رئيس لجنة تنظيم الانتخابات الرئاسية، لا يمكنه أن يكون ناطقا باسم الرئيس الراغب في الترشح. لكنه ذاد الطين بلة حين برر بأن «بوتفليقة قرر أن يترشح لولاية رابعة، وأنه فعل ذلك نظرا لما يمليه عليه ضميره». بل أشار إلى أنه «فعل ذلك نظرا للإلحاح الكبير من المواطنين»، وهو ما يُذكرنا بمسرحيات التأييد سيئة الإخراج في سوريا!

ما أضافه الوزير الجزائري الأول حين اعترف بأن وضع الرئيس بوتفليقة تحسن كثيرا، لكنه لا يستطيع القيام بكل شيء لوحدة، لكنّ «عقل بوتفليقة يشتغل أفضل من عقول الكثير من الجزائريين»، ألا يشكل إهانة لكل الجزائريين، فهذه الديكتاتوريات الغبية لا تجد كفاءة عقلية جديرة بمنصب الرئاسة، إلا في شخص رئيس أقعده العجز والمرض عن أداء أبسط مهامه!